يلتهم بند الرواتب ميزانية وزارة التعليم (Getty)

تحولت مياه المدارس الليبية إلى مصدر لنشر الأمراض بين الأطفال، إذ تلوثها مستويات خطرة من البكتيريا والمعادن الثقيلة، نتيجة اختلاطها بالصرف الصحي، في بلد لا تنقصه الأموال اللازمة لإصلاح المنظومة التعليمية

تلوث المياه في ليبيا

أطفال المدارس يدفعون الثمن من صحتهم

طرابلس ـ **رضا فحيل**

يعاني التلميذ الليبي سالم منصور (11 عاما)، من حساسية شديدة وتقرحات في يديه بسبب المياه الملوثة في مدرسته بقرية أبو عيسى التابعة لبلدية الزاوية الغرب شمال غرب البلاد، وفقا لرواية جدته امباركة محمد منصور والتي لمست أثر المياه الملوثة على الطلبة طوال مسيرتها العملية في قطاع التعليم التي استمرت 32 عاما كمعلمة ومديرة مدرسة ثم مفتشة تربوية، مؤكدة أن المشاكل الجلدية واحدة من تبعات المياه التي تمكنت هي وزملاؤها من قياس نسبة ملوحتها بجهاز مخصص لذلك، ليجدوا أن درجتها تصل إلى 5000 ملغم/لتر، بينما حددت منظمة الصحة العالمية في المبادئ التوجيهية بشأن معايير جودة مياه الشرب، سقفا أعلى لملوحة الماء وهو 1000 ملغم/لتر مع تفضيل أن يكون أقل من 500.

وتكشف منصور أن اهتمام الوزارة بنظافة مياه المدارس بات معدوما، إذ كانت توفر سابقا معقمات مثل الكلور لقتل البكتيريا أو الفيروسات في خزانات المياه بالمدارس، لكنها لم تعد تصل. مضيفة أن مؤشرات تلوث المياه تتضح عبر المذاق المر والطعم غير المستساغ، نتيجة اختلاطها بالصرف الصحي، وقد راسلت خلال وجودها على رأس عملها بلدية الزاوية الغرب مرات عديدة بخصوص ذلك، ووعدت البلدية بإيجاد حل عن طريق ربط المنطقة بمحطة تحلية المياه وهذا لم يحدث. وهو ما تؤكده كريمة بركة، المهندسة في الشركة العامة للمياه والصرف الصحي قائلة إن نسبة كبيرة من مياه الآبار التي تغذي المدارس والمنازل ملوثة بمياه الصرف الصحي وغير صالحة للشرب وتسبب أمراضا.

تلوث مياه المدارس يؤكده تقييم حول جودة المياه ومرافق الصرف الصحي أعدته اليونسيف بالتعاون مع المركز الوطني لمكافحة الأمراض التابع لوزارة الصحة خلال الفترة الممتدة من ديسمبر/كانون الأول 2016 وحتى مايو/أيار 2017، ونشرت نتائجه في مايو 2018، وأظهرت أن نصف المدارس التي كانت مشمولة في العينة وعددها 140 مدرسة توزعت على المناطق الغربية والشرقية والجنوبية، تعاني من رداءة نوعية المياه ونقصها، و54% ملوثة بالبكتيريا.

ملوّثات خطرة تهدد صحة الأطفال

جاءت نتائج اختبار مجموع «كوليفورم» Coliform bacteria وهي البكتيريا القولونية البرازية موجبة في 46% من عينات مياه المدارس، في حين أنها يجب أن تكون صفرا وفق القيمة المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية، وكذلك كانت نتيجة اختبار تقييم بكتيريا إيكولاي«E.Coli» موجبة في 10% من عينات المياه، وتركزت في المناطق الغربية والجنوبية، وتعتبر هذه البكتيريا مهددا لصحة الطلبة كونها تسبب الإسهال الذي يؤدي إلى جفاف حاد، بحسب التحليل المخبري الذي أجرته اليونيسف وحصلت «العربي الجديد» على نتائجه.

وأظهرت نتائج استبيان رأي غير قياسي نفذه معد التحقيق شمل 86 ولي أمر يتوزعون في المنطقة الغربية والشرقية والجنوبية، أن 47,7 % منهم أجاب بأن أبناءهم تعرضوا لمشاكل صحية في فترات سابقة بسبب مياه المدرسة، إذ عانى 26,7% من الإسهال المتكرر في فترات الدراسة، كما عانى 26,7% من التهاب المسالك البولية، وبحسب الدكتورة هدى البراني، أخصائية طب الأطفال ورئيسة قسم الأطفال في المجمع الصحي البدري الحكومي بالعاصمة، فإن الإسهال من أكثر الأعراض التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتلوث الناتج عن الميكروبات سواء كان في ماء الشرب أو الطعام الملوث، وهنا يكون من العوارض قصيرة الأمد، من جهة أخرى قد يكون الإسهال عارضا لأمراض مزمنة ناتجة من الطفيليات مثل التي تسبب الزحار الأميبي (التهاب واضطراب في الأمعاء)، وهذا ناتج من تناول مياه ملوثة بمخلفات الصرف الصحي، وتبين إحصائيات المركز الوطني لمكافحة الأمراض أن حالات الإسهال الحاد التي أبلغ عنها في الفترة الممتدة بين 28 سبتمبر/أيلول و4 أكتوبر/تشرين الأول 2020 بلغت 620 حالة لكن التقرير لم يحدد سن الحالات أو المسببات.

54% من العينات المخبرية تؤكد تلوث مياه الشرب في مدارس ليبيا

الإسهال والتهاب المسالك البولية أكثر المشاكل التي يعاني منها التلاميذ

وألحقت المياه الملوثة الضرر بأسنان الأطفال مسببة الفلوروسيس «السعفة» أي اصفرار الأسنان لـ 16,2% من الأطفال، وفق ما أظهرته نتائج الاستبيان، وهو ناجم عن ابتلاع كمية زائدة من الفلوريد (عنصر معدني)، والذي فاقت نسبته في 9% من العينات الحدّ المقبول وقدره 1,5ملغم/لتر، بحسب التحليل المخبري، إذ يؤدي التعرض لتركيزات عالية من الفلوريد وعلى فترات طويلة إلى تسمم مينا الأسنان والهيكل العظمي، وفي حال كانت نسبته غير كافية وبلغت أقل من 0,5% كما ظهر في 57% من العينات، يعتبر مصدر قلق على الصحة العامة أيضا، بحسب دراسة منشورة على موقع منظمة الصحة العالمية تحت عنوان «الوقاية من المرض من خلال بيئة صحية- الفلوريد غير الكافي أو الزائد: مصدر قلق رئيسي للصحة العامة».

وسُجلت مستويات عالية من النترات في 31,4% من العينات، إذ بلغت أعلى قراءة 72 ملغم/لتر، بينما يصل الحد المسموح به وفق المواصفة الليبية لعام 2008 إلى 10 ملغم/لتر، ومتوسط الحد المسموح به دوليا حسب منظمة الصحة العالمية 50 ملغم/لتر. وتوضح البراني أن زيادة كمية النترات في المياه عن الحد المسموح به تسبب أضرارا صحية مختلفة، أهمها ما يعرف بمتلازمة الطفل المزرق عند الأطفال، حيث يعرقل هذا المركب عمل الهيموغلوبين ويعيق نقل الأوكسجين في الدم، وهذه حالة خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة عند الأطفال خاصة في الستة أشهر الأولى من العمر. أما بالنسبة للبالغين فمركب النترات قد يسبب الغثيان والمغص والصداع وكذلك خفقانا في القلب، وقد يتحد مع المركبات الأمينية والأميدية في الجسم مكونا مركبات مسرطنة حيث تمكن الباحثون من إثبات ذلك في تجارب معملية على الحيوانات. ويسهم هذا التلوث في تزايد انتشار السرطان بين الليبيين حيث بلغ عدد الإصابات الجديدة عام 2020، 7661 حالة، ووصل عدد الوفيات إلى 4750 حالة وفاة في نفس العام، بحسب إحصائيات نشرتها منظمة الصحة العالمية في ورقة حقائق عن ليبيا.

لا رقابة على جودة المياه

تقرّ مديرة إدارة الخدمة الاجتماعية والصحة المدرسية في وزارة التعليم في حكومة الوحدة الوطنية الدكتورة فوزية بن غشير، بأنه لا يوجد لدى الوزارة أي برنامج لمراقبة جودة المياه كما أنها لا تقوم بإجراء أي اختبارات عليها، إذ ألغي برنامج التفتيش الصحي في التسعينيات، بعدما كان يختص بالتفتيش وتنفيذ زيارات دورية للمدارس لمراقبة دورات المياه والخزانات، ووجبات التلاميذ وحتى التطعيمات ومكافحة الأمراض المعدية.

وفي الوقت الراهن، يوجد قسم للصحة المدرسية، لكن التفتيش الصحي ليس من ضمن مهامه، بحسب البشير الأخضر مراقب التعليم في الزاوية، مضيفا أن العهدة المالية التشغيلية التي تعطى لكل مدرسة في كل فصل دراسي مخصصة للصيانة البسيطة، ومرتبطة بعدد الطلبة وعدد الفصول ولا يوجد فيها أي بند يتعلق بمراقبة جودة المياه، وهو ما أوضحته نتائج تقييم اليونيسف، إذ تعتمد 7% فقط من المدارس المشمولة بالعينة برنامجا فعالا لمراقبة نوعية المياه والصرف الصحي.

رغم ذلك، تعتبر بن غشير أن عدد المدارس المشمولة في تقييم اليونيسف لا يمثل العدد الحقيقي للمدارس، متذرعة بالقول إنه لو كانت مياه المدارس ملوثة بالجراثيم فعلا لانتشرت في البلاد الإيبولا وأمراض أخرى، لكن الدكتورة البراني، تؤكد أن أولياء الأمور يمنعون أطفالهم من شرب مياه المدرسة لمعرفتهم أنها غير صالحة للشرب، لذلك لم تكن نسبة الضرر كبيرة، ولو كانوا يشربونها لحدثت كوارث، وبينت إجابات أولياء الأمور الذين شاركوا في الاستبيان أن 26% منهم يزودون أطفالهم بعبوات مياه معبأة.

وبلغ عدد المدارس في ليبيا 4300 مدرسة، تضم مليونا و600 ألف تلميذ حتى عام 2020، وخصص المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطنية في العام الماضي 7,6 مليارات دينار (1,66 مليار دولار أميركي) لوزارة التعليم موزعة على 63 جهة تابعة للوزارة، منها حوالي 20 مليونا و564 ألف دينار (4,5 ملايين دولار) ميزانية تشغيلية للمدارس بحسب جدول رقم (3-16) من الموازنة، لكن الجزء الأكبر من هذا المبلغ يذهب لرواتب الموظفين والعاملين في الوزارة، وفقا لتصريحات لوزير التربية والتعليم السابق علي عبيد في عام 2013، يصفها بأنها «ميزانية وهمية» لأن 92% منها يذهب لمرتبات الموظفين، ولا يبقى سوى 8% منها للبنود الأخرى، لذلك فإن تأخر وضع حلول للمدارس المتهالكة يعود إلى العيوب التي تشوب قانون صرف الميزانية»، وفق قوله.

ممارسات غير صحية

يؤكد الدكتور إدريس القايد استشاري الأطفال والمستشار الطبي السابق لمنظمة الصحة العالمية، غياب الدراسات والإحصائيات المتعلقة بالأمراض التي تسببها المياه الملوثة، قائلا «لا توجد لدينا أي دراسات أو إحصائيات بخصوص تفشي الإسهال أو غيره من الأمراض لدى أطفال المدارس سواء بسبب المياه الملوثة أو غيرها من الأسباب، مثلا الإسهال، لا يتم في العادة تشخيص أسبابه لدى معظم الحالات، ولا يتم أخذ التحليل الميكروبي اللازم لتشخيص الحالة والاكتفاء بإعطاء الأطفال بعض الأملاح التعويضية ونصح الوالدين بإكثار السوائل».

وتشيع ممارسات متعلقة بالشرب داخل المدارس من شأنها نقل العدوى والأمراض بين الأطفال، مثل استخدام كوب كبير يشرب منه جميع التلاميذ، بحسب خالد غلام، أستاذ الإعلام في جامعة طرابلس ووالد تلاميذ بمدارس ابتدائية، قائلا: «المياه الصالحة للشرب ودورات المياه النظيفة في المدارس هي حق أساسي لجميع الأطفال والافتقار لها يؤثر على التحصيل العلمي، وعامل لانتشار الأمراض».